قضايا سياسية

اسم المقال: الأهمية الاستراتيجية للمحلق العسكري في تنفيذ السياسة الخارجية
اسم الكاتب: هاني البسوس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7621
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 16:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الأهمية الاستراتيجية للملحق العسكري في تنفيذ السياسة الخارجية[▽]

The strategic importance of the military attaché in implementing foreign policy

هاني البسوس *
Hani Albasoos

الملخص:

تسعى الدول دائماً إلى الحصول على معلومات عسكرية عن منافسيها، ويعتبر الملحق العسكري هو المصدر الرئيسي لهذا الهدف. يتم تعيين الملحق في السفارات والمفوضيات العليا في جميع أنحاء العالم، وفي كثير من الأحيان، يكون هؤلاء الضباط الكبار هم التمثيل المرئي الوحيد للقوات المسلحة في البلدان التي يخدمون فيها. وكلما كان الملحق أكثر مهنية كانت ملاحظاته أفضل للحصول على المعلومات وإقامة علاقات مع الدولة المضيفة. ويلعب الملحق العسكري دوراً فعالاً في تنفيذ السياسات الخارجية في الكثير من دول العالم. ولا يفرض القانون الدولي العام أي التزام على الدول بالدخول في علاقات دبلوماسية، أو بإرسال أو استقبال مبعوثين دبلوماسيين، وبالتالي فإن الدخول في مثل هذه العلاقات والحفاظ عليها امتيازاً للدولة. وهي ليست ملزمة بإرسال ملحقين عسكريين، ولا يُطلب منها قبولهم على أراضيها، ومع ذلك ستظل تفعل ذلك، لأن العلاقات الدولية المعاصرة، سواء في أوقات السلم أو الحرب، لا يمكن تصورها دون تعاون عسكري وأمني مناسب، حيث يلعب الملحق العسكري دوراً بالغ الأهمية. لذلك، ستحاول هذه الدراسة شرح هذا الدور للملحق وتناول بعض تجارب الدول، الولايات المتحدة وكندا. وتنظر في كيفية اختيار وتدريب الملحق العسكري لدعم البيئة الدبلوماسية الحالية والسياسات الخارجية. تهدف الدراسة إلى إجراء تقييم عام لدور وأهمية الملحق العسكري، وتعتبر مساهمة للدراسات الدفاعية الخاصة بالملحقين العسكريين، على الأقل أنشطتهم أثناء خدمتهم أو نظام الملحقين العسكريين ودورهم في السياسة الخارجية كموضوع أساسي للدراسة، خاصة مع ندرة الدراسات في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية:

الملحق العسكري، البعثة الدبلوماسية، السياسة الخارجية، الأهمية الاستراتيجية

▽ تاريخ التقديم: 2024/3/28 تاريخ القبول: 2024/4/26 تاريخ النشر: 2024/6/30

* أستاذ الدراسات الأمنية والاستراتيجية المشارك في أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية.
hani.albasoos@jbj.edu.qa

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract:

Countries always seek to obtain military information about their competitors, where the military attaché is the main source for this goal. Military attachés are posted at embassies and high commissions around the world, and oftentimes, these senior officers are the only visible representation of the armed forces in the countries in which they serve. The more professional the attaché is, the better his observations will be to obtain information and establish relations with the host country. The military attaché plays an effective role in implementing foreign policies in many countries of the world. Public international law does not impose any obligation on states to enter into diplomatic relations, or to send or receive diplomatic envoys, and therefore entering into an agreement and maintaining such relations is the state's privilege. States are not obligated to send military attaches, nor required to accept them on their territories, yet they will continue to do so, because contemporary international relations, whether in times of peace or war, are inconceivable without appropriate military and security cooperation, in which the military attaché plays a very important role. Therefore, this study will attempt to explain this role of the military attaché and address some of the experiences of two countries, the United States and Canada. The paper examines that selection criterion and training process of the military attaché to support the current diplomatic environment and foreign policies. The study aims to make a general assessment of the role and importance of the military attaché, and is considered a contribution to defense studies on military attaches, at least their activities during their service or the system of military attaches and their role in foreign policy as a basic subject of study, especially with the scarcity of studies in this field.

key words: Military attaché, diplomatic mission, foreign policy, strategic importance

المقدمة:

يتمتع الملحق العسكري بمسؤوليات واسعة النطاق، في المقام الأول لإبقاء وزارة الدفاع الوطني على اطلاع دائم فيما يتعلق بقضايا الأمن والدفاع في بلدان الاعتماد والاعتماد المتبادل، من خلال مراقبة وتقديم التقارير. كما يقدم الملحق الدعم لعمليات القوات المسلحة بما في ذلك تصاريح التحليق الجوي، والمساعدة أثناء العمليات الإنسانية والإجلاء، وتقديم المشورة عندما تكون عمليات نشر القوات الرئيسية على وشك

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الحدوث. كما يقوم أيضاً بإدارة برامج المساعدة العسكرية الثنائية، ومن وقت لآخر، يساعد في تسويق المنتجات العسكرية لبلاده، كما يمثل الملحق بلده في العديد من المناسبات والاحتفالات الرسمية. ويعتبر تقديم المشورة العسكرية للسفير أمراً ضرورياً، وعلى هذا النحو، يجب على الملحق أن يفهم تماماً البيئة الاستراتيجية المحيطة. ويتم التعامل مع دور الملحق العسكري بموجب القانون الدولي وإن كانت أحكام المعاهدات لم تتناول هذا المنصب الدبلوماسي المهم من أجل الفهم الكامل للإطار المعياري الذي يحكم أنشطته وامتيازاته وحصانته.

أولا_ **الملحق العسكري:**

يعتبر الملحق العسكري وكيل للدولة المرسلة وهو وكيل دبلوماسي يتم إيفاده ضمن بعثة خارجية كممثل عسكري عام للدولة أو لفرع من قواتها المسلحة، ملحقاً جوياً أو بحرياً، عادة يكون ضابطاً في القوات المسلحة. وبغض النظر عن علاقته مع رئيس البعثة الدبلوماسية، يظل في معظم الدول تابعاً بشكل مباشر لوزارة الدفاع أو رئيس الأركان وليس وزارة الخارجية. في الواقع، سيكون الملحق العسكري في العديد من الدول هو العضو العسكري الوحيد في البعثة الدبلوماسية. واعتماداً على السياق، قد يؤدي ذلك إلى جعل أنشطة الملحق غير مفهومة بشكل جيد أو حتى محفوفة بالمخاطر إذا كانت الدولة المضيفة لا تعتبر وجوده ودياً. فمن المهم التذكير بالقواعد التي تحكم نشر وأنشطة الملحقين العسكريين كونهم أعضاء في القوات المسلحة وأعضاء في بعثة دبلوماسية، حيث يخضع الملحقون العسكريون لنظام متعدد الأوجه أكثر تعقيداً من النظام الذي يحكم أنشطة الدبلوماسيين الآخرين[1].

ويتم تنظيم وضع البعثات الدبلوماسية الدائمة وموظفيها من خلال القانون الدبلوماسي، وهو أحد أقدم فروع القانون الدولي الذي لا يوجد نزاع حول وضعه سواء في العرف أو المعاهدات الدولية. والمصدر الأكثر صلة بقواعد القانون الدبلوماسي هو اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961. ولأغراض الاتفاقية، يعتبر الملحق العسكري عضواً في الطاقم الدبلوماسي، وبالتالي وكيلاً دبلوماسياً يتمتع بكامل الامتيازات والحصانات الناشئة عن هذه الصفة، ويحمل رتبة دبلوماسية. يحق للدولة المرسلة تعيين الملحقين العسكريين أو البحريين أو الجويين، ويجوز للدولة المضيفة أن تطلب تقديم أسمائهم مسبقاً للحصول على موافقتها. يعتمد هذا على العلاقات الدبلوماسية بين الدول المعنية، حيث قد تتنازل هذه الدول عن حقها في موافقة

[1] George Antony, Contemporary role of military attaché, MA Thesis, Texas University, (1972), Retrieved January 5, 2024, from https://ttu-ir.tdl.org/server/api/core/bitstreams/445aac97-7904-4711-8fc6-98b7806c294b/content

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مسبقة وتكتفي بإخطار بسيط، كما هو الحال مع أي ممثل دبلوماسي آخر أقل من رئيس البعثة[1]. والقانون الدولي لا يفرض في هذا الصدد التزام المعاملة بالمثل في العلاقات الدبلوماسية الثنائية، ولا يجوز للدولة المضيفة التمييز في تطبيق اتفاقية فيينا، ولكن يجوز لها، على أساس غير تمييزي، أن ترفض قبول مسؤولين من فئة معينة، لكن حقها في القيام بذلك مقيد مثل حقها في المطالبة بتحديد حجم الموظفين، ويجب ممارسته دون تمييز بين دولة وأخرى. ويحق للدولة المضيفة إعلان الملحق العسكري شخصاً غير مرغوب فيه دون أي مبرر، حيث سيُطلب منه مغادرة تلك الدولة خلال فترة زمنية معقولة[2].

خدمة الملحق العسكري ليست مهنة بالمعنى المقصود في وزارة الخارجية، حيث يعتبر الملحقون العسكريون في السفارات أفراداً عسكريين تابعين للقيادة العسكرية، ويتم وضعهم على القائمة الدبلوماسية ومنحهم امتيازات وحصانات دبلوماسية كموظفين في السفارة. على الرغم من أن مكتب الملحق العسكري يقع غالباً داخل مبنى السفارة، إلا أنه يتم إنشاؤه أحياناً في موقع مختلف، وتتم تغطية النفقات من ميزانيات الجيش ويحصل الملحقون العسكريون على بدل خدمة بالإضافة إلى راتبهم الأساسي. يتم تحديد الدولة التي يتم تعيين الملحق العسكري فيها بشكل أساسي على أساس اللغة الأجنبية التي تعلمها، وكذلك على أساس تخصصه. بشكل عام، يكون الملحقون العسكريون من خريجي الكلية العسكرية أو الأكاديمية البحرية أو الجوية الذين يتمتعون بأداء أكاديمي ممتاز، إلى جانب خبرة الإقامة في بلد أجنبي[3].

إن الملف الوظيفي يتطلب خبرة مهنية وحياتية بالإضافة إلى خبرة عسكرية واسعة. في سويسرا، على سبيل المثال، يتطلب هذا المنصب معايير عالية في جانبين[4].

---

[1] Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, Defence Attachés, July (2007), Retrieved February 1, 2024, from https://www.files.ethz.ch/isn/38583/dcaf-backgrounder-defence-attaches.pdf

[2] Pavle Kilibarda, The International Law Position of the Defence Attaché, University of Geneva – Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, Faculty of Law (2019), Retrieved February 10, 2024, from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3604969

[3] Kyoichi Tachikawa, Japanese Pre-War Military Attaché System, NIDS Journal of Defense and Security, 16, Dec. (2015), Retrieved January 30, 2024, from https://www.nids.mod.go.jp/english/publication/kiyo/pdf/2015/bulletin_e2015_7.pdf

[4] Swiss Armed Forces, Defence Attaché Operations: Duties, function and services of the Defence Attachés. Crisis resistant and alliance-independent network, information procurement and evaluation.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أولاً: الكفاءة الاجتماعية: وتشمل مهارات التفاعل والتواصل، والصفات القيادية، والاهتمام بالثقافات الأخرى والانفتاح على التغيير. بالإضافة إلى المرونة والقدرة على الارتجال والتمتع بصحة بدنية وعقلية جيدة ومرونة، والثقة الشخصية، والقدرة على المحاسبة الذاتية.

ثانياً: الكفاءة المهنية: وتشمل معرفة عامة وفهم جيد للسياسة الأمنية والقوات المسلحة على أن يكون الملحق برتبة ضابط (مقدم أو عقيد). وتتطلب هذه الوظيفة إتمام الدراسات أو التدريب المهني الكامل وعدة سنوات من الخبرة العملية، خاصة الخبرة العسكرية الواسعة. بالإضافة إلى معرفة اللغات (المستوى في اللغة الإنجليزية: شهادة في اللغة الإنجليزية المتقدمة).

1_مهام الملحق العسكري:

تعتبر مهام الملحق العسكري الأكثر أهمية داخل البعثة الدبلوماسية جمع المعلومات الاستخباراتية وتمثيل بلاده، بحيث يتم الاعتماد على كفاءته في استخلاص المعلومات العسكرية القيمة من المواقف الروتينية من خلال القدرة على العمل بفعالية مع نظيره الدبلوماسي المدني[1]. يجمع الملحق المعلومات ويحللها ويقدم منها الأكثر استجابة لمتطلبات الاستخبارات العسكرية. يقدم الملحق العسكري المشورة لرئيس البعثة الدبلوماسية، ويُمثل رئيس الأركان و/أو وزارة الدفاع ويحافظ على علاقات جيدة والاتصال الفعال مع القوات المسلحة للدولة المضيفة. يمكن تصنيف مهام الملحق العسكري بشكل عام كالتالي:

أ: جمع المعلومات الاستخباراتية

لا يزال جمع وتقييم المعلومات ذات الأهمية العسكرية يمثل الاعتبار الأساسي للملحقين العسكريين. وينبغي الاعتراف أن عملية جمع المعلومات الاستخباراتية تتم بطريقة علنية، حيث يقوم الملحق بجمع المعلومات عن طريق تجميع الأجزاء الصغيرة من المعرفة ذات الصلة. يتم الحصول على المعلومات في كثير من الأحيان عن طريق تجميع الموارد مع الملحقين من دول مختلفة والحصول على البيانات من وكالات إخبارية تتداخل مع الاستخبارات العسكرية[2].

Retrieved February 20, 2024, from https://www.vtg.admin.ch/en/news/topics/international-relations/einsatz.html#dokumente

[1] Alfred Vagts, *Military Attache*, Princeton: Princeton University Press, (1967). https://doi.org/10.1515/9781400876358

[2] Brownrigg, K., Defence Attaché in Indonesia: Lessons from 20 years ago. In C. Stockings & P. Dennis (Eds.), An Army of Influence: Eighty Years of Regional Engagement (2021), Pp. 52–70. Cambridge: Cambridge University Press.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ومن الضروري وجود قاعدة معرفية شاملة تتعلق بالقدرات العسكرية الأجنبية، ومن المتوقع أن الدول الصديقة تقدم مساحات واسعة من المعرفة. وتعتمد جهود الملحق العسكري في جمع المعلومات الاستخباراتية على مدى العلاقات التي يتمتع بها لدى حكومة الدولة المضيفة، والعمليات العسكرية الروتينية، ومتابعة الصحافة والإذاعة والوثائق المنشورة، وغيرها من المصادر القياسية التي تشمل التقارير الروتينية التي تصدرها وزارة الخارجية والجهات الحكومية الأخرى. وتختلف بيانات الاستخبارات اعتماداً على البلد المضيف. ففي البلدان التي تعتبر معادية قد يجد الملحق صعوبة بالغة في جمع البيانات العسكرية بصورة كبيرة، حيث أن الاتهام بالتجسس يمكن أن يؤدي إلى اعتبار الملحق شخص غير مرغوب فيه مع احتمال طرده. وتقوم بعض الدول برفض تصريح الملحق العسكري لحضور مناورات عسكرية، أو زيارة القواعد العسكرية، أو التنقل في مناطق محددة. ويعتمد تحليل المعلومات وتقديمها للجهات المختصة على مهنية وذكاء وحكمة الملحق في تقديم معلومات استخباراتية دقيقة[1].

ب: الدور التمثيلي للملحق

إن جمع المعلومات الاستخباراتية ليس الوظيفة الوحيدة للملحق العسكري، فيجب عليه أن يكون قادراً على أداء واجباته التمثيلية. وفي كثير من الأحيان، يساعد كون الملحق ممثلاً رسمياً لبلاده نجاحه في جمع المعلومات الاستخباراتية. تتمحور الصفة التمثيلية للملحق في تمثيل وزارة الدفاع ورئيس الأركان والتحدث والتصرف نيابة عنهما. يحضر الملحق الاحتفالات الرسمية للدولة وقواتها المسلحة ويراقب أو يشارك حسب مقتضى أداء الواجبات الرسمية[2]. ويعمل كحلقة وصل بين الضباط الزائرين من دولته مع الوحدات العسكرية المختلفة، ويحافظ على علاقات جيدة بين بلده والدولة المضيفة. لذلك، من المفيد للملحق أن يمتلك معرفة واسعة ويطور ثقافته عن الدولة المضيفة حتى يكون فعالاً وقادراً على التكيف مع البيئة الأجنبية. هكذا، يجب أن يكون الملحق لديه الكفاءة في تكوين علاقات شخصية وثيقة مع أعضاء الدولة المضيفة ومؤسساتها العسكرية لزيادة فعاليته إلى حد كبير في تمثيل بلده[3].

---

[1] Headquarters Department of the Army Washington DC, Army Regulation 611–60 Personnel Selection and Classification Assignment of Army Personnel to the Defense Attaché Service, 12 February (2020). Retrieved January 25, 2024, from https://armypubs.army.mil/epubs/DR_pubs/DR_a/pdf/web/ARN12832_R611_60_FINAL.pdf

[2] يوسف السلوم، التمثيل الدبلوماسي العسكري، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية. مجلة الدبلوماسي، يونيو (1992). Retrieved February 10, 2024, from https://search.mandumah.com/Record/324166

[3] George Antony, 1972

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2_الامتيازات والحصانات:

يتمتع الملحق العسكري بصفته وكيلاً دبلوماسياً بحقوق وواجبات محددة بموجب القانون الدولي. ويظل خاضعاً لتطبيق القانون المحلي لكل من الدولة المرسلة والدولة المضيفة، على الرغم من أنه يتمتع بالحصانة العامة من الولاية القضائية للدولة المضيفة. وعلى الرغم من قيام الملحق العسكري بتسهيل التعاون مع الدولة المضيفة والمشاركة في جمع المعلومات والتبادل التكنولوجي، من السهل أن تنظر الدولة المضيفة إلى هذه الأنشطة الأخيرة على أنها تجسس. والتاريخ يثبت مخاوف السلطات المحلية في كثير من الأحيان، ولذلك كان من الضروري أن يحدد القانون حقوق وواجبات الملحق العسكري باعتباره وكيلاً دبلوماسياً. ويعتبر الملحق العسكري ملزماً باحترام قوانين وأنظمة الدولة المضيفة[1].

عند إيفاده إلى بعثة دبلوماسية في الخارج، يستفيد الملحق العسكري من جميع الحصانات والامتيازات الممنوحة للموظفين الدبلوماسيين الآخرين. وبشكل عام، فإن هذه الحصانة قائمة منذ لحظة وصول الملحق إلى الدولة المضيفة وتستمر حتى إعادته إلى وطنه عند نهاية الخدمة. ويجب أن تكون حرمة شخصه في جميع الأوقات، ومعفى من الاعتقال أو الاحتجاز، وكذلك تكون حرمة إقامته وحقائبه ومراسلاته وممتلكاته ويجب إعفاؤه من الضرائب. وكما هو الحال مع الممثلين الدبلوماسيين الآخرين، فإن الحصانة القضائية للملحق العسكري تكون مطلقة، وحتى في الحالة المتعلقة بأي نشاط مهني أو تجاري يمارسه في الدولة المضيفة بصفة خاصة فإن أي تدابير تنتهك حرمة شخص الملحق ستظل محظورة بموجب القانون الدبلوماسي. ويظل الملحق العسكري محمياً بموجب اتفاقية حماية الدبلوماسيين لعام 1973، والتي تعتبر الملحق ممثلا للدولة، ويحق له الحصول على حماية خاصة من أي اعتداء على شخصه أو حريته أو كرامته، وكذلك على أفراد أسرته. وقد كان اغتيال الملحق العسكري الفرنسي في لبنان، العقيد كريستيان غوتيير، في عام 1986، بمثابة تذكير بالحاجة إلى حماية الدبلوماسيين من عملاء الدولة وأيضاً من الجهات الفاعلة غير الحكومية. ويجب حماية الملحقين الموجودين في الدولة التي تم اعتمادهم فيها طوال مدة الخدمة[2].

يعتبر الملحق عضواً في القوات المسلحة، وفي حالة نشوب نزاع مسلح دولي بين الدول المرسلة والدول المضيفة، يصبح أيضاً مقاتلاً. وقد يؤدي هذا إلى توتر بين القانون الدبلوماسي والقانون الدولي الإنساني.

[1] Pavle Kilibarda, 2019

[2] Pavle Kilibarda, 2019

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وبموجب الأخير، يعتبر أفراد القوات المسلحة للدول المتحاربة مقاتلين، باستثناء أفراد الخدمات الطبية أو الدينية العسكريين[1].

ويستفيد المقاتلون من امتياز المقاتل، أي أنه يجوز لهم المشاركة بشكل مباشر في الأعمال العدائية مع التمتع بالحصانة من الولاية القضائية الجنائية أو المدنية. بينما تُشير اتفاقية فيينا بشكل عام إلى أن حصانات وامتيازات الموظفين الدبلوماسيين تستمر حتى مغادرتهم البلاد، أو عند انتهاء فترة معقولة للقيام بذلك، وتظل قائمة حتى ذلك الوقت، حتى في حالة النزاع المسلح، مع الالتزام بتوفير التسهيلات لهؤلاء الأشخاص وأفراد أسرهم لمغادرة البلاد. وهذا يعني أن القانون الدبلوماسي يعمل بمثابة قانون خاص في أوقات النزاع المسلح، ويلغي أحكام القانون الدولي الإنساني التي من شأنها أن تسمح للأطراف المتحاربة باتخاذ تدابير تجاه مواطني العدو، مثل إخضاعهم للاعتقال أو الاستيلاء على ممتلكاتهم. إن فهم القانون الدبلوماسي باعتباره قانوناً خاصاً في أوقات النزاع المسلح يتم إنفاذه بقوة من خلال فقه محكمة العدل الدولية. حتى في حالة النزاع المسلح أو في حالة انتهاك العلاقات الدبلوماسية، تشترط تلك الأحكام عدم انتهاك حرمة أعضاء البعثة الدبلوماسية والمباني والممتلكات والمحفوظات[2].

وتكشف السوابق القضائية وممارسات الدول عن عدة استثناءات للحصانات الصارمة التي تنص عليها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. بالتالي، قد يتعرض الملحق العسكري للاعتقال أو الاحتجاز المؤقت دون موافقة الدولة المرسلة على أساس الدفاع عن النفس أو لمصلحة حماية حياة الإنسان أو من أجل منع ارتكاب جريمة معينة. في مثل هذه الحالات تكون التدابير المتخذة ضد الملحق ضرورة مطلقة وتُستخدم كملاذ أخير، ومع ذلك سيظل الملحق في أي حال يتمتع بالحصانة من الجرائم الجنائية والمدنية. أما فيما يتعلق بالاتهامات بارتكاب جرائم بموجب القانون الدولي، مثل الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، وقد دفعت بعض الدول بذلك، كمسألة بموجب الولاية القضائية العالمية، يجوز لأي دولة أن تمارس ولايتها القضائية على هؤلاء المتهمين بغض النظر عن حصاناتهم، والتي لا تُمنح لمصلحتهم الشخصية، بل لضمان الأداء الفعال لوظائفهم نيابة عن بلادهم[3].

---

[1] يوسف السلوم، 1992

[2] MINISTERIO DE DEFENSA, Defence Diplomacy Plan, General Catalogue of Official Publications, January (2012), Retrieved February 10, 2024, from http://publicacionesoficiales.boe.es

[3] Gerald Mathis, The Role of the Military Attaché (2012), Retrieved January 30, 2024, from https://www.scribd.com/document/116452763/The-Role-of-the-Military-Attache

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثانياً_ الأهمية الاستراتيجية للملحق العسكري في تنفيذ السياسة الخارجية:

لقد كانت الاستخبارات العسكرية مصدر قلق رئيسي للدول عبر التاريخ، ومن المتوقع أن يكون العسكريون أكثر قدرة على إنتاج معلومات استخباراتية دقيقة؛ هكذا كان تكليفهم للعمل في الدول الأجنبية أمراً لا مفر منه[1]. ومع ذلك، فإن الصفة الدبلوماسية للملحقين العسكريين تجعلهم في مكانة تشبه إلى حد كبير السفير أو رئيس البعثة الدبلوماسية، مع أن الملحق يمثل وزارة الدفاع أو رئاسة الأركان. ويتضح من دراسة مختلف اللوائح التي تحكم واجبات الملحقين العسكريين الحاليين رغبة الدول في توظيف الأفراد الذين يمتلكون القدرة على أداء وظائف واسعة النطاق تتمحور حول الوظائف الرئيسية للملحق وهي الاستخبارات العسكرية، والتمثيل الرسمي للدولة، والعضوية في الفريق الدبلوماسي. وهذا ما يفسر محاولة فهم الأساس المنطقي وراء المعايير الدقيقة للاختيار الصارم والذي ينعكس على جودة الأداء في هذه الوظائف المطلوبة. ولتحقيق نتائج مهنية، ينبغي أن تكون عملية التأهيل والتدريب منسجمة بشكل جيد مع السياسة الخارجية والمعرفة بالشؤون الدولية[2].

تدرك العديد من الدول الأهمية الاستراتيجية لملحقيها العسكريين ولا ترسل إلا أفضل ما لديها إلى الخارج. ونظراً للأهمية الرمزية والاحتفالية للمنصب، ومتطلبات الخبرة والنضج، يجب أن يتولى الوظيفة ضابط برتبة عقيد على الأقل في معظم الدول. يدير الملحق العسكري العلاقات الثنائية اليومية لصانعي السياسات الوطنيين والقادة العسكريين ما يؤدي إلى تحسين كبير في دبلوماسية الدولة العسكرية الثابتة التي يجب إجراؤها قبل أي أزمة[3]. ويتعين على الملحقين العسكريين أن يتكيفوا مع البيئة الاستراتيجية الجديدة، التي تتطلب دبلوماسية عسكرية ماهرة ومهنية عالية. هكذا، يكون تمثيل وزارة الدفاع في الخارج من خلال الملحق العسكري، ويكون خلال ملحقين مدربين يتمتعون بالمهارات اللغوية المطلوبة، والمعرفة الثقافية، والخبرة الإقليمية. ومن شأن هذا أن يبسط العمليات والتنسيق الثنائي مع القوات المسلحة للدولة المضيفة. ومن شأن السياسات والتوجيهات الوطنية الأكثر تماسكاً أن تمكن الملحقين العسكريين من القيام بدورهم بشكل أكثر فعالية. ويجب أن يعرف الملحق البيئة العسكرية والاستراتيجية وأن يكون على دراية بقدرات الجيش

---

[1] Alfred Vagts, 1967

[2] George Antony, 1972

[3] Major J. T. Godfrey R.E., The Life of a Military Attaché, Royal United Services Institution. Journal, 84:536, Published online: 11 Sep (2009), Retrieved February 1, 2024, from https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/03071843909428788

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

للدولة المضيفة. ويتابع الملحقون العسكريون الأوضاع والتطورات العسكرية في الدولة المضيفة، وهذه مهمة مستمرة يجب دمجها في جميع أنشطتهم[1].

يقوم الملحقون العسكريون ببناء شبكة من العلاقات تركز على احتياجات السياسة الأمنية والقوات المسلحة، وإدارتها وضمان أدائها وتطويرها الفعال. وتعد هذه الشبكة شرطاً أساسياً لأنشطتهم الفعلية، ويعتمد ذلك على وصولهم المباشر إلى وزارات الدفاع والأركان العامة. إن مثل هذه العلاقات والمعلومات التي يحصل عليها الملحقون مهمة للتعرف على الأزمات في مرحلة مبكرة، والسيطرة عليها، والتعاون الثنائي. إن تبادل المعلومات هو تعبير عن الثقة التي لا يمكن ترسيخها والحفاظ عليها إلا من خلال الاتصالات الدائمة، وهذا يشمل تبادل حتى المعلومات السرية بين الشركاء[2]. وللتغلب على معظم التهديدات والمخاطر، تعتمد الدول على التعاون مع الشركاء الأجانب برعاية ومساهمات القائد العام للقوات المسلحة في تنفيذ التعاون في مجال التدريب العسكري وفي توجيهات التعاون والتي تعد مطلباً أساسياً للحفاظ على حرية المناورة والتضامن السياسي والعسكري. وتعتبر الاتصالات المباشرة وتبادل الخبرات بين القادة السياسيين والعسكريين ذات أهمية مركزية لحماية السياسة الأمنية والمصالح العسكرية والسياسة الخارجية. وتشمل هذه الاتصالات ما يقوم به الملحق العسكري من المحادثات حول عمليات التخطيط والتسليح، وتقييم الوضع والمخاطر وحماية المصالح الوطنية في الخارج. لذلك، إن المعايير ومتطلبات تعيين وتوزيع الملحقين في مناصبهم تنبع من مصالح السياسة الخارجية والأمنية الوطنية والقوات المسلحة وتشمل الحصول على المعلومات للتعرف المبكر على التهديدات التي تواجه السياسة الأمنية والمصالح العسكرية وكشرط أساسي لإدارة العلاقات والتعاون بين القوات المسلحة المختلفة وإدارة الأزمات والصراعات التي لها تأثير على الدولة[3].

من الضروري أن يظل الملحق العسكري على اطلاع كامل بالظروف الاقتصادية والسياسات التي تحدث في البلد المضيف. وبدون هذه المعرفة، لا يستطيع أن يقوم بشكل صحيح بواجبه في تفسير الكفاءة العسكرية واستعداد البلاد للحرب، واستعدادها للتعبئة الصناعية، واتجاه فكرها العسكري. لذلك من المهم أن يبقى الملحق العسكري على اتصال وثيق مع المسؤولين السياسيين والاقتصاديين في البعثة حتى يكون

[1] Timothy Shea, Transforming Military Diplomacy, issue 38 / JFQ 49, (2003), Retrieved February 1, 2024, from https://faoa.wildapricot.org/resources/Documents/Transforming%20Military%20Diplomacy.pdf

[2] Kyoichi Tachikawa, 2015

[3] Swiss Armed Forces, Retrieved February 20, 2024

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

هناك أقصى قدر من تبادل المعلومات والآراء حول هذه المواضيع. على الملحقين منذ البداية التصرف بأكبر قدر من الحذر لتجنب أي شك في أنهم يسعون إلى تأمين معلومات سرية. وعليهم الابتعاد عن أي مجموعات سياسية أو اجتماعية أو دينية في الدولة المضيفة. وتستفيد الدول المرسلة من الدعم الذي قد يقدمه الملحق العسكري للحكومة في تعزيز مبيعات الأسلحة، حيث يتم إشراك الملحقين في تبادل دوري للمعلومات حول إمكانيات مبيعات المعدات المحتملة مع ضباط الإنتاج العسكري[1]. لذلك، تصدر الدول المصدرة للصناعات العسكرية تعليمات للملحقيات العسكرية ببذل قصارى جهدهم لدعم مبيعات الأسلحة وتعزيز أهداف هذا البرنامج في بلدانهم المعتمدة. وعادة ما يُنظر إلى مبيعات الأسلحة كوسيلة لزيادة مكانة الدولة على الساحة الدولية، وقد أدركت الشؤون الخارجية للدول الحاجة المتزايدة للملحقين العسكريين. حيث يفترض أن الملحقين أفراداً ذوي خبرة عالية ولديهم معرفة واسعة النطاق بالشؤون العسكرية والوطنية والدولية[2].

ثالثاً_ تجارب دولية:

يمكن فهم طبيعة عمل الملحق العسكري بشكل أفضل من خلال تتبع دوره التاريخي[3]. فقد تم تسجيل استخدام الأفراد العسكريين لغرض التجسس حصرياً في التاريخ الروماني، حيث كانت التعليمات للضابط الروماني تشمل خدمات التجسس كوظيفة ضابط. كان المبعوث الدبلوماسي يصطحب معه العديد من ضباط الجيش متنكرين بالزي المدني لجمع المعلومات العسكرية المتخصصة. عندما وجد صناع الحرب في بروسيا في القرن السابع عشر أن تقارير السفراء ليست كاملة ولا حديثة بما فيه الكفاية، بدأوا بتعيين جنرالات في المناصب الدبلوماسية. وكان نابليون، من أجل تنفيذ مخططاته الحربية، كثيراً ما يستخدم الجنرالات كسفراء. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر، بدأت معظم القوى الأوروبية بالتخلي عن دور الضباط العسكريين ليحل بدلاً عنهم الممثلين الدبلوماسيين، بينما تم تعيين الضباط رسمياً كملحقين عسكريين ومنحهم درجة دبلوماسيين. وقد اعتمدت معظم القوى الأوروبية عشية الحرب العالمية الأولى إضافة الملحق العسكري بشكل رسمي ضمن الوفد الأجنبي، وأصبحت مؤسسة راسخة في المجتمع الدبلوماسي. ولكن حتى

[1] Timothy Shea, 2003

[2] Gediminas Grina, National Military Diplomacy and its Prospects, National Defence Foundation, Lithuanian Annual Strategic Review 2016-2017 Volume 15, (2016), Pp. 153-177. Retrieved February 1, 2024, from file:///C:/Users/User/Downloads/lasr-15-1-lasr1501153%20(1).pdf

[3] Brownrigg, K., 2021

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

في تلك الأيام، لم يكن الملحق أكثر من جاسوس عسكري[1]. زادت التطورات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية من الحاجة المستمرة إلى المهنية في عمل الممثلين العسكريين. وفي عصر الحرب الباردة، ومع تقدم التكنولوجيا المتخصصة وأساليب الحرب الحديثة استلزم إنشاء فروع ملحقة لكل من القوات المسلحة، حيث لم يعد من الممكن لدول كبيرة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لديها إمكانات عسكرية عظيمة أن تكتفي بملحق عسكري فقط، فمن الصعب أن يقوم ضابط في الجيش بتقييم دقيق لتكتيكات وآليات القوات الجوية الأجنبية مثلاً، لذلك، اعتبرت الولايات المتحدة أنه من الضروري الاستفادة من إرفاق ممثلين عن القوات الجوية والبحرية والبرية حتى يتم تقدير إمكانيات الدول المضيفة بكفاءة.

1_ التجربة الأمريكية:

أصبح توظيف ملحقي الخدمة العسكرية الثلاثية، الجوية والبحرية والبرية، للولايات المتحدة حقيقة واقعة بعد فترة وجيزة من إنشاء قانون الأمن القومي لعام 1947. وتهدف من ذلك إنتاج معلومات حيوية ذات صلة بالجهود الاستخباراتية لتلك الخدمة بالذات. ويعتبر الملحقون من الخدمات الثلاثة متساويين في الرتبة في السفارة. ونتيجة لذلك، كان هناك أحياناً ازدواجية وعدم تنسيق بين الملحقين والسفير. وفي عام 1963 أوصى مجلس الشيوخ بتوحيد نظام الملحقية العسكرية وأصبح يُعرف باسم ملحق الدفاع في العام 1965 ليحل محل نظام الخدمات الثلاثية. وكانت السمة المميزة للنظام الجديد هي تحديد موقف ملحق الدفاع كعضو في البعثة الدبلوماسية بصفته الملحق الأول، فهو المستشار الرئيسي للسفير على الإطلاق في المسائل العسكرية ونقطة اتصال واحدة في شؤون الملحق العسكري لوزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة. مع هذا التوحيد في المنصب لا يزال هناك ممثلين عسكريين عن الخدمات الثلاث تحت مسؤولية ملحق الدفاع، حيث الخبرة المتخصصة ضرورية. تجدر الإشارة في هذه المرحلة إلى أن متطلبات التوظيف في معظم البعثات الدبلوماسية تستدعي إرفاق ممثل عسكري، ملحق مساعد، عن كل قوة من القوى الثلاث في الجيش يكون مسؤول مباشرة أمام ملحق الدفاع. فإن للملحق العسكري المساعد دوراً حيوياً في الهيكل الوظيفي حيث أن النصائح المقدمة إلى السفير عبارة عن تجميع للمعلومات من الملحقين المساعدين. وقد سهّل هذا النظام التواصل بين رئيس البعثة والملحقين وحقق التنسيق والتجانس الإداري بين الملحقين

[1] U.S. Army Foreign Liaison Directorate Military Attaché Guide, Military Attaché Guide Part 1: Administrative Guidance, October (2013), Retrieved February 10, 2024, from https://www.dami.army.pentagon.mil/g2Docs/DAMI-FL/Military%20Attache%20Guide_Admin_Rewrite_20130912_FINAL%20COPY.pdf

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

العسكريين. مع ذلك لم يسلم هذا التوجه من النقض والمعارضة باعتبار أنه لن يكون فعّالاً مثل نظام الخدمة الثلاثية شبه المستقلة وأنه قد يؤدى إلى المنافسة غير المحمودة بين الملحقين العسكريين المساعدين لملحق الدفاع وقد يحرم السفير من الحصول على المشورة الأفضل[1].

تقدم حالياً الولايات المتحدة الأمريكية خدمة تدريب وتأهيل للملحقين العسكريين في مدرسة الملحقية العسكرية المشتركة (JMAS)، وعلى أسس اختيار مهنية وموضوعية للقيام بواحدة من أهم المهام في وزارة الدفاع. تقوم هذه المدرسة العسكرية بتدريب الملحقين العسكريين والمدنيين وموظفي الدعم الملحقين للقيام بهذا الواجب الدولي المهم والحاسم. بالإضافة إلى تقديم التدريب لأزواج المؤهلين، وإعدادهم للحياة في الخارج كأعضاء مهمين في مجتمعات سفارات الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم. حيث يأتي العمل في سفارة الولايات المتحدة مع امتيازات ومسؤوليات كبيرة. تراعي المدرسة في تدريب وتأهيل الملحقين كونهم أفراد عسكريون ذوو خبرة عالية، ومهنيون مدنيون في وزارة الدفاع، وكذلك تراعي الخبرة وقاعدة المعارف خاصة ضمن المناهج التدريبية المحددة للمهمة. وتستخدم JMAS برامج تدريبية قائمة على أساس عمل الفريق المشترك، إلى جانب التمارين العملية والميدانية، ودعم الأداء لتمكين الأشخاص من التفوق في خدمة الملحقية العسكرية. يتم إجراء ثلاث نسخ من البرامج الرئيسية: برنامج تدريب الملحقين العسكريين، وبرنامج تدريب الموظفين الملحقين، وبرنامج تدريب الأزواج. حيث يعتبر الأزواج مساهمين قيمين في نجاح مهمة شركائهم والمشاركة في الأنشطة العامة. تضم جميع البرامج الأكاديمية أعضاء هيئة تدريس حاصلين على درجات علمية متقدمة. بالإضافة إلى امتلاكهم مجموعة واسعة من الخبرات اللغوية والثقافية، مع إتقان لغات مثل العربية والروسية والماليزية والفيتنامية بالإضافة إلى العديد من اللغات الأخرى[2].

تتمثل المؤهلات الإلزامية التي تشترطها الولايات المتحدة الأمريكية في الملحق العسكري في التالي:

أ. المعرفة بالجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة. وتعتبر المعرفة المسبقة للشؤون الخارجية من عناصر القوة للملحق ويتم تعزيزها من خلال التدريب المهني اللاحق لعملية الاختيار.

[1] George Antony, 1972

[2] Joint Military Attaché School, Welcome to the Defense Attaché Service (2022), July 28, 2022. Retrieved February 7, 2024, from https://www.dia.mil/Portals/110/Documents/About/JMAS/JMAS_Brochure_SEP_2022.pdf

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ب. فهم اللغة الأجنبية وإتقان التحدث بها. على الرغم من إدراج هذا كشرط إلزامي للاختيار، إلا أنه لا يتم الالتزام به بشكل صارم. ومع ذلك، فمن الضروري أن يحصل مقدم الطلب على الحد الأدنى من الدرجات المؤهلة في اختبار الكفاءة اللغوية للقوات الجوية. قد يبدو من المفيد تعيين موظفين يتقنون لغة البلد المضيف بالفعل.

ج. أن يمتلك المتقدم شخصية قوية، وخالية من المشاكل الأسرية، وإثبات درجة عالية من اللباقة والدبلوماسية.

د. حصول المتقدم على التعليم الجامعي وأن يكون ضابط بدرجة عقيد على الأقل.

عادة ما تكون هناك حاجة لإجراء مقابلة شخصية قبل الاختيار النهائي لأي متقدم. في الواقع، غالباً ما تكون هذه هي المرحلة الأكثر أهمية من عملية التقديم. ويبدأ الملحق العسكري بمرحلة تعليم أساسي لفترة طويلة قبل التحاقه بمهمة العمل، حيث يتم تعزيز إمكاناته المهنية من خلال حضور المدارس العسكرية المتخصصة التي تقدم وسائل وأساليب تعليمية لتحقيق هذه الأهداف ومن خلال التأكيد على العوامل المختلفة التي تحكم وتؤثر في السياسة الخارجية والعلاقات الدول[1].

2_التجربة الكندية:

خلال الحرب العالمية الثانية، قدم ضباط الجيش الكندي حلقة وصل حيوية بين الجيش الكندي ونظرائهم في لندن وواشنطن بشأن القضايا المتعلقة بالخدمة العسكرية. ولكن مع بداية الحرب الباردة كان هناك اعتراف في أوتاوا بأن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد عندما يتعلق الأمر بجمع المعلومات الاستخباراتية، وكان توظيف الملحقين العسكريين إحدى الطرق لتلبية هذا الطلب المتزايد على المعلومات. ونتيجة لذلك، في ديسمبر 1946 قدمت لجنة الاستخبارات المشتركة توصياتها إلى لجنة رؤساء الأركان وأقرت بأن كندا لا يمكنها أن تنافس الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في "صيانة شبكة عالمية لأغراض استخباراتية". ومع ذلك، فقد ذهبوا إلى القول بأنه لا يزال يتعين على كندا أن تقوم ببعض المساهمات الأصلية في مجال الاستخبارات. بذلك تضمن كندا تلقي الحد الكافي من المعلومات الاستخباراتية من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بينما أعربت اللجنة عن الحاجة إلى معلومات استخباراتية أصلية من الميدان، بذلك أدركت اللجنة أن القدرة الاستيعابية للمعلومات في أوتاوا ستكون أكثر فعالية مع تفعيل عمل

[1] Joint Military Attaché School, 2022

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الملحقين العسكريين وتمكين أجهزة الاستخبارات الكندية على التعامل مع نتاج عمل الملحقين. وعندما يتعلق الأمر باختيار الملحقين، كانت لجنة الاستخبارات المشتركة واضحة أنه ليس بإمكان أي شخص القيام بهذه المهمة فحسب. فمن الأهمية بمكان أن يتم تعيين الأفراد المناسبين القادرين على الحصول على نتائج استخباراتية، كملحقين، مع تجنب تعيين الضباط فقط بسبب أقدميتهم[1].

في ضوء الأهمية الواضحة للاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية ومن وجهة نظر استخباراتية، اعتبرت كندا أنه يمكن الحصول على المعلومات في كثير من الأحيان عن طريق الملحقين المتمركزين في البلدان المجاورة للاتحاد السوفييتي، وينبغي أن يكون هناك ثلاثة ملحقين في موسكو. تجدر الإشارة إلى أن البعثة السوفيتية في أوتاوا كانت أكبر بكثير من البعثة الكندية في موسكو وتضم ثلاثة ملحقين عسكريين. وتعتبر باريس من أهم العواصم في أوروبا، لذلك اعتبرتها كندا مركزاً مهماً لجمع المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بأوروبا الغربية، وأوصت لجنة الاستخبارات المشتركة بتعيين ملحق بحري إضافة إلى الملحقين العسكريين الموجودين بالفعل. بينما تتمتع النرويج بمناخ وتضاريس مماثلة لتلك الموجودة في كندا، ما يعني الاستفادة من التجارب الفنية والدفاعية النرويجية، ويمكن تعلم الكثير من الارتباط الوثيق مع الخدمات النرويجية. وينطبق هذا بشكل خاص على القوات الجوية النرويجية، التي بدأت في تجربة الطيران في ظروف القطب الشمالي. ولذلك أوصت كندا بتعيين ملحق جوي في أوسلو، على أن تكون الأولوية الثانية تتعلق بالبحرية والجيش إذا كان هناك رغبة في تعيين ملحق بحري. وأوصت اللجنة بفتح بعثة دبلوماسية في ستوكهولم وأن تكون مسألة التمثيل الملحق في الدول الاسكندنافية بشكل عام تمت مراجعته[2].

في سياق تحقيق المصلحة القومية لكندا، أوصت لجنة الاستخبارات المشتركة بتعيين عدد من الملحقين العسكريين في عدد من الدول نظراً لأهميتها وتشمل اليونان وتركيا وإيطاليا، مع إعادة النظر في الأولويات، خاصة وأن القوات البحرية والقوات الجوية لها مصالح كبيرة في وسط وشرق البحر الأبيض المتوسط. اهتمت كندا بالمكسيك والتي اعتبرتها تتطور بشكل مطرد، خاصة كقوة جوية عسكرية، حيث تنفق المكسيك بشكل متناسب جزءاً كبيراً من اعتماداتها الدفاعية على المرافق الجوية ومن المرجح أن هذا الاعتماد سيزداد في المستقبل. ولذلك أوصت كندا بتعيين ملحق جوي في المكسيك. مع أهمية تعيين ملحق في الأرجنتين

[1] Christopher Kilford, The Early Years – A Short History of Canada's Defence Attaché Program 1945–1965, Vol. 12, No. 4, Autumn (2012), Canadian Military Journal. Retrieved January 25, 2024, from http://www.journal.forces.gc.ca/vol12/no4/doc/Kilford-pages4451.pdf

[2] Christopher Kilford, 2012

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

باعتبارها من أهم دول أمريكا الجنوبية، بالتالي تعيين ملحق جوي في بوينس آيرس، وملحق بحري في ريو دي جانيرو. من المثير للاهتمام لكندا موقع الجمهورية التركية الاستراتيجي بين قارتي أوروبا وأسيا وقربها الجغرافي من روسيا والشرق الأوسط، لذلك فإن الجيش الكندي لديه مصلحة واضحة في تعيين ملحقين بحريين وعسكريين وجويين في تركيا. وقامت كندا بتعيين ملحقين آخرين في روسيا، وملحق آخر في فرنسا، وإنشاء مناصب جديدة في بلجيكا والبرازيل واليونان. كانت كندا دائماً تعتزم نشر المزيد من الملحقين حول العالم حيث أن وزارة الخارجية حريصة على ضمان وجود اختصاصات متفق عليها بينها وبين وزارة الدفاع. حيث أن الغرض من إرسال ملحق عسكري هو إعطاء الحكومة الكندية مصدراً مباشراً للمعلومات المتعلقة بتنظيم وتقدم وقيمة القوات العسكرية والموارد العسكرية[1].

ربما تكون المهام العسكرية الأكثر شمولاً فيما يتعلق بأهداف السياسة الخارجية الكندية هي المهام العسكرية للملحق العسكري. ويبدو أن مهام الملحق متداخلة مع السياسة الخارجية، لذلك يجب أن تؤخذ قدراته المهنية في الاعتبار في ضوء المسؤوليات الدولية لدولة كندا. إن دور الملحق العسكري المعاصر يكتسب تعقيداً، خاصة مع ازدياد الاعتماد على دوره في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة بينما توجد عوائق أمام اكتساب المعلومات الاستخباراتية في بعض الأحيان. ويبدو أن كندا تحاول تحقيق صورة تمثيلية ذات مهنية أفضل في الخارج من خلال الملحقين العسكريين. وبينما لا يوجد مصدر يحدد بشكل واضح سياسة الملحق العسكري الكندي، ربما أمكن العثور عليها من خلال مراجعة أهميتها التاريخية، كما ذُكر أعلاه، وفحص المهام الحالية للملحق[2].

الخاتمة:

يمكن إرجاع فائدة وجود ملحقين عسكريين إلى مئات السنين، إلى الوقت الذي كان فيه الضباط مرتبطين بالجيوش الأجنبية، عادة أثناء العمليات، للتعرف على الأسلحة والتكتيكات الجديدة. في القرن التاسع عشر، وصل دور الملحق العسكري إلى أعلى مستوياته. ومع تحول فن الحرب بتأثير التكنولوجيا، كان الملحقون العسكريون، في السفارات والجيوش في الميدان، هم الذين نقلوا المذاهب الجديدة للاستراتيجية والتكتيكات إلى زملائهم المحترفين. ولا يمكن تصور العلاقات الدولية المعاصرة دون تفاعل وتعاون عسكري مباشر،

[1] Christopher Kilford, 2012

[2] Pavle Kilibarda, 2019

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وهو أمر لا يمكن تصوره دون وجود شبكة متطورة من الملحقين العسكريين الذين يعملون كجسور بين الدول. ولا توجد سياسة عسكرية منفصلة عن الدبلوماسية، ونزع السلاح، والمساعدات الإنسانية، وصنع السلام، فكلها مرتبطة ببعضها البعض من أجل تنفيذ السياسة الخارجية للدول. فلا ينبغي للعسكري المحترف أن يكون خبيراً في الحروب فحسب، بل يجب أن يمتلك خبرة في الحفاظ على السلام. لذلك من الضروري تحديد مكانته في القانون الدبلوماسي العام وتحليل مواقفه في أوقات النزاع المسلح، عندما يكون القانون الدولي الإنساني قابلاً للتطبيق أيضاً.

References:

1. Alfred Vagts, *Military Attache*, Princeton: Princeton University Press, (1967). https://doi.org/10.1515/9781400876358
2. Brownrigg, K., Defence Attaché in Indonesia: Lessons from 20 years ago. In C. Stockings & P. Dennis (Eds.), An Army of Influence: Eighty Years of Regional Engagement (2021), Pp. 52-70. Cambridge: Cambridge University Press.
3. Christopher Kilford, The Early Years – A Short History of Canada's Defence Attaché Program 1945-1965, Vol. 12, No. 4, Autumn (2012), Canadian Military Journal. Retrieved January 25, 2024, from http://www.journal.forces.gc.ca/vol12/no4/doc/Kilford-pages4451.pdf
4. Gediminas Grina, National Military Diplomacy and its Prospects, National Defence Foundation, Lithuanian Annual Strategic Review 2016-2017 Volume 15, (2016), Pp. 153-177. Retrieved February 1, 2024, from file:///C:/Users/User/Downloads/lasr-15-1-lasr1501153%20(1).pdf
5. Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, Defence Attachés, July (2007), Retrieved February 1, 2024, from https://www.files.ethz.ch/isn/38583/dcaf-backgrounder-defence-attaches.pdf
6. George Antony, Contemporary role of military attaché, MA Thesis, Texas University, (1972), Retrieved January 5, 2024, from https://ttu-ir.tdl.org/server/api/core/bitstreams/445aac97-7904-4711-8fc6-98b7806c294b/content
7. Gerald Mathis, The Role of the Military Attaché (2012), Retrieved January 30, 2024, from https://www.scribd.com/document/116452763/The-Role-of-the-Military-Attache
8. Headquarters Department of the Army Washington DC, Army Regulation 611–60 Personnel Selection and Classification Assignment of Army Personnel to the Defense Attaché Service, 12 February (2020). Retrieved January 25, 2024, from

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

https://armypubs.army.mil/epubs/DR_pubs/DR_a/pdf/web/ARN12832_R611_60_FINAL.pdf

9. Joint Military Attaché School, Welcome to the Defense Attaché Service (2022), July 28, 2022. Retrieved February 7, 2024, from https://www.dia.mil/Portals/110/Documents/About/JMAS/JMAS_Brochure_SEP_2022.pdf
10. Kyoichi Tachikawa, Japanese Pre-War Military Attaché System, NIDS Journal of Defense and Security, 16, Dec. (2015), Retrieved January 30, 2024, from https://www.nids.mod.go.jp/english/publication/kiyo/pdf/2015/bulletin_e2015_7.pdf.
11. Major J. T. Godfrey R.E., The Life of a Military Attaché, Royal United Services Institution. Journal, 84:536, Published online: 11 Sep (2009), Retrieved February 1, 2024, from https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/03071843909428788
12. MINISTERIO DE DEFENSA, Defence Diplomacy Plan, General Catalogue of Official Publications, January (2012), Retrieved February 10, 2024, from http://publicacionesoficiales.boe.es
13. Pavle Kilibarda, The International Law Position of the Defence Attaché, University of Geneva - Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, Faculty of Law (2019), Retrieved February 10, 2024, from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3604969
14. Swiss Armed Forces, Defence Attaché Operations: Duties, function and services of the Defence Attachés. Crisis resistant and alliance-independent network, information procurement and evaluation. Retrieved February 20, 2024, from https://www.vtg.admin.ch/en/news/topics/international-relations/einsatz.html#dokumente
15. Timothy Shea, Transforming Military Diplomacy, issue 38 / JFQ 49, (2003), Retrieved February 1, 2024, from https://faoa.wildapricot.org/resources/Documents/Transforming%20Military%20Diplomacy.pdf
16. U.S. Army Foreign Liaison Directorate Military Attaché Guide, Military Attaché Guide Part 1: Administrative Guidance, October (2013), Retrieved February 10, 2024, from https://www.dami.army.pentagon.mil/g2Docs/DAMI-FL/Military%20Attache%20Guide_Admin_Rewrite_20130912_FINAL%20COPY.pdf

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/